الأمن والمجتمع

شركات الأمن الخاصة

عقيد/عبدالغني علي الوجيه

* .. الأمن كل لا يتجزأ ، وبعض الجرائم الكبيرة تأتي من أبسط الأحداث إذا لم تجد سرعة استجابة أمنية وهو ترجمة للمقولة المشهورة " والنار تأتي من أصغر الشرر " ، ولذلك فإن الدولة كلما سدت ثغرة ينفذ منها المجرمون لارتكاب جرائمهم كلما حدت من ارتكاب الجرائم.

في بلادنا لم نستطع حتى الآن استغلال واستثمار شركات الحراسة الأمنية الخاصة التي زادت أعدادها في الآونة الأخيرة ومعظمها تمارس أعمالها دون رقابة أو إشراف من جهات الأمن المختصة بوزارة الداخلية بل وكثير منها بدون ترخيص مكتمل الأركان !!

شركات الحراسة الأمنية الخاصة تتواجد في كثير من المستشفيات والمراكز التجارية والبنوك وشركات تحويل الأموال والصرافة والمطاعم والمؤسسات وغيرها من المرافق التي تحتاج إلى ضبط الحالة الأمنية فيها ، ولذلك فهي تتعامل مع عدد لا محدود من الأحداث والقضايا على مدار الساعة ولو أحسنّا استغلالها سنحد كثيرا من ارتكاب الجريمة بفعل الدور الوقائي لاستمرارية تواجد الخدمات ما يمنع وقوع الحدث أو ارتكاب جريمة و السيطرة عليها إن حدثت (إذا تم تدريبهم جيدا بأشراف الوزارة) ولكن !!!

_هل نملك حصرا بكل تلك الشركات ؟

_هل أشرفت الوزارة على تدريب وتأهيل منتسبي تلك الشركات وتحققت من جاهزية كل منهم وقدرته على التعامل الأمني والسيطرة كما يجب عند مواجهة حدث من الأحداث ؟

_هل كل سلاح يحمله أفراد تلك الشركات مرخص تم أخذ بصمته ومناسب للمكان الذي يستخدم فيه أم أنه يصبح أكثر خطورة بحكم أن مصلحة ملاك المنشأة التي تحرسها الشركة الأمنية أهم من حياة مرتادي تلك المنشأة ؟

الوزارة بحاجة ماسة إلى أن تنشئ إدارة خاصة بشركات الحراسة الأمنية الخاصة تضع المعايير والشروط الواجب استيفاءها في تلك الشركات وتقوم بإصدار التراخيص اللازمة لها.

وهذه الإدارة يكون على عاتقها أيضا اعتماد شهادة كفاءة لكل منتسبي شركات الحراسة الأمنية بعد أن يشرف مندوبوها على عملية الدراسة والتدريب من كافة جوانبه.

سبق لي حين كنت قائدا للشرطة الراجلة أن عرضت خبرتي في عون من يريد إنشاء مثل تلك الشركات وبالفعل ساعدت (دون مقابل) البعض منها عبر وضع برامج التدريب المناسبة والاشراف أحياناً على التدريب إيماناً مني بأنهم كلما كانوا أفضل تأهيلاً كلما خففوا عنا (أجهزة الشرطة الرسمية) أعباء ما كنا نستطيعها . فقدرة الوزارة من الامكانات البشرية والمادية لا تمكنها من تغطية كل الجوانب التي تغطيها شركات الأمن الخاصة

نخلص إلى أن على وزارة الداخلية الاهتمام بشركات الحراسة الأمنية الخاصة بقدر وحجم الدور الذي يمكن ان تلعبه تلك الشركات في الواقع الأمني.

أعلم أن بعض كتاباتي يغلب عليها النقد وأرجو إن كان القراء الكرام من صناع القرار أن يتقبلوا ذلك النقد من باب " رحم الله مرءاً أهدى إليّ عيوبي " لأنني أكتبه من واقع خبرة 26 سنة من العمل الأمني والشرطي الميداني ، وإن لم يكونوا في موقع قرار فأرجوا أن يكون فيه تنوير لما يجب أن نكون عليه نقصد وجه الله سبحانه من وراء ذلك ولزوم خدمة وطننا الغالي بما نستطيعه خشية أن لا نكون من جملة المقصين فنسلم تأنيب الضمير بأننا لم نشارك الظلم والفساد والفشل بالسكوت عنه رغم العلم به.

همسة أمنية :

* الاهتمام بقواعد السلامة العامة والإجراءات الوقائية في المنزل تقيكم وأسركم شرور الحوادث ... قليل من الاهتمام يبعد عنكم كثيراً من الندم.

دام اليمن ودمتم بإذن الله سالمين.

قائد شرطة الدوريات الراجلة سابقا.

alwajih@yahoo.com

عضو مجلس إدارة نادي القضاة لـ" الثورة" :

المنتدى رصد 20 حالة اعتداء على قضاة خلال الأشهر الماضية

كتب / نافع الحكيمي

" (2974) قضية منها (716) قضية جسيمة خلال الستة الأشهر الأولى بتعز

أكد عضو مجلس إدارة نادي القضاة الأمين العام للمنتدى القضائي بتعز القاضي سليمان عبدالله الصلوي أن محافظة تعز تعاني من وضع أمني غير مسبوق رغم أنها محافظة السلام والثقافة والعلم والأمن منذ زمن طويل، وقال القاضي الصلوي عضو نيابة الأموال العامة أن الاختلال الأمني يتمثل في انتشار حمل السلاح والفوضى وازدياد نسبة جرائم القتل كما تعاني المنشآت القضائية من ضعف الحماية والحراسة وانعدام الشرطة القضائية مما ساهم كثيرا في ضعف هيبة القضاء واحترام رجال القضاء، مؤكداً في تصريح لـ"الثورة" أن المنتدى القضائي سجل خلال عام2012 م ما يزيد عن 36 حالة اعتداء على أعضاء السلطة القضائية ما بين إيذاء جسماني وشروع في القتل وتهديد وسب وكذا ما يزيد عن 20 حالة اعتداء خلال عام2013 م وصل منها إلى حالة اختطاف والأغرب من ذلك كما يقول أمين عام المنتدى القضائي بتعز أن ما يزيد عن 85٪من الجرائم المشار إليها قام بها بعض ممن ينتمون للأمن والقوات المسلحة.

وأشار إلى أن الأسباب في الانفلات الأمني يكمن في انحراف الأجهزة الأمنية عن المهام الموكلة إليها قانونا باستمرار العديد من القيادات الأمنية في مناصبهم رغم أنهم مطلوبين للقضاء وشخصنه المراكز الأمنية ببعض أسر أو جماعات منذ زمن إضافة إلى الربط بين العمل الأمني بالمحافظة والسياسة التي تجري في واقع السياسيين فأغلب الحاملين للسلاح من رجال الأمن وهم مصدر الفوضى والساسة.

مؤكداً أن الحل يكمن في تفعيل النصوص القانونية في توقيف أي ضابط أو جندي أمن مطلوب لدى النيابات والمحاكم عن العمل مهما كانت الحاجة إليه حتى يصدر حكم ببراءته أو عزله في حال الإدانة، مطالباً وزارة الداخلية بتعزيز الحماية الأمنية لجهاز وأفراد القضاء وتعزيز الولاء الوطني لدى رجال الأمن و إلى ضرورة اتخاذ قرار بإيقاف تراخيص حمل السلاح ومنعه حتى على رجال الأمن والقوات المسلحة خارج المهام والدوام الرسمي وضبط كافة المركبات التي لا تحمل أرقاماً مهما كان السبب والدافع ومركز صاحبها وإسناد إدارة مراكز الشرطة إلى الخريجين من كلية الشرطة حديثي العهد بالتخرج، وخصوصا الذين لم تلطخ أيديهم بجرائم فساد وما زالوا يحملون في أنفسهم أرواحاً وطنية ودماء شابة .. وقال القاضي سليمان الصلوي الأمين العام للمنتدى القضائي بتعز إنه من المهم والحتمي في الوقت الراهن إعادة الثقة المجتمعية بالأجهزة الأمنية والقضائية و إخضاع الأعمال الأمنية للنيابة العامة وتفعيل نصوص القانون في ذلك بضرورة الإشراف على كل أعمالهم..

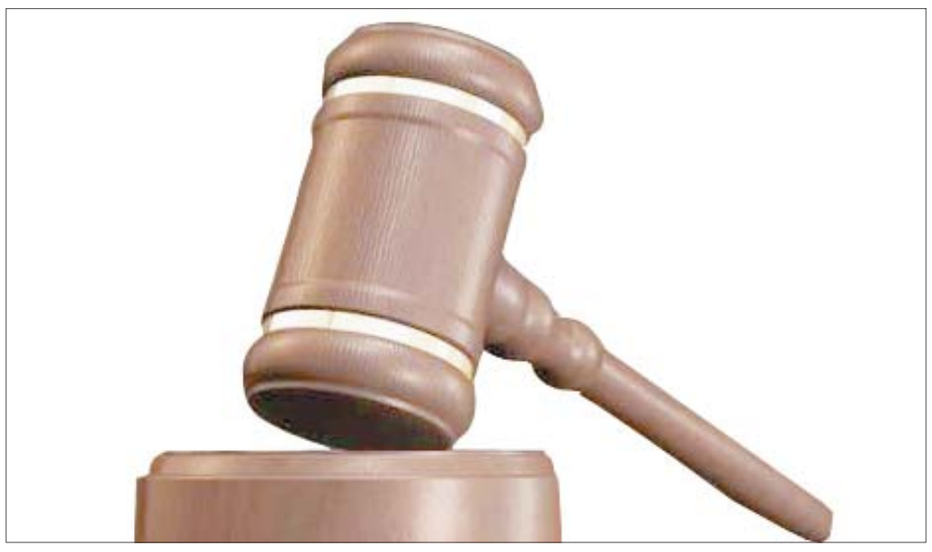

إلى ذلك أوضح مصدر قضائي في تعز إن الجريمة شهدت العام الجاري تصاعداً كبيراً لم تعهده من قبل، مشيراً إلى أن معظم القضايا المتهمون فيها فارون من وجه العدالة، حيث هناك أكثر من ألفين متهم فار من وجه العدالة نتيجة عدم ضبطهم عقب الحادث والجرائم التي ارتكبها المتهمون وعدم تمكن الأجهزة الأمنية من إلقاء القبض على آخرين مما شجع على ارتكاب الجرائم دون الخوف من القبض عليهم وتقديمهم للعدالة كون ذلك يعد رادعا للآخرين ..

وأكد المصدر القضائي أن الحل يكمن في تفعيل أقسام الشرطة وتوفير الإمكانيات و إعادة النظر بعقال الحارات لتفعيل دورهم الأمني إضافة إلى إعادة تأهيل ضباط الشرطة ليتمكنوا من أداء واجباتهم بالشكل السليم.

لافتاً إلى أن النيابات الابتدائية بالمحافظة نظرت خلال الستة الأشهر الماضية أكثر من (2974) قضية منها (617) قضية جسيمة فيما نظرت نيابة الاستئناف في (1182) قضية منها (571) قضية جسيمة.

مدير شرطة سير صنعاء لـ" الثورة" :

لدينا خطة لتطوير الأداء والحد من حوادث المرور

◄ كتب / يحيى العلفي

قال العقيد دكتور محمد ناجي أبو حاتم مدير شرطة سير محافظة صنعاء أن إجمالي عدد الحوادث التي شهدتها المحافظة خلال الأشهر الماضية من العام الحالي بلغت 178 حادثا مروريا منها 59 حادث دهس و96 تصادم و30 انقلاباً و3 حالات أخرى.

وأوضح أبو حاتم لـ"الثورة" بأن حصيلة الضحايا البشرية والآثار المادية لهذه الحوادث كانت وفاة 77 شخصا وإصابة بالغة لـ236 وإصابة خفيفة 120 فردا فيما بلغت الخسائر المادية نحو 86.107.000 ريال مشيرا إلى أن عدد المخالفات المسجلة لدى الإدارة وصلت حتى الآن أكثر من 4190 مخالفة متنوعة الأشكال فيما بلغت الإيرادات المحققة حتى نهاية أغسطس الماضي أكثر من 103.936.555 ريالا.

وأشار مدير شرطة سير محافظة صنعاء إلى أن أسباب وقوع هذه الحوادث المؤسفة تنحصر في ثلاثة عناصر رئيسية هي السائق والمركبة "السيارة" ثم الطريق .. لافتاً إلى أن السائق وخاصة على مستوى الخطوط الطويلة في نطاق المحافظة يعتبر أهم عنصر لوقوع الحوادث أكان من حيث التهور والسرعة ومفاقدة السيارة التي يقودها أو من حيث الخبرة في السواقة ومعرفة الطريق التي يسير عليها وكذا الحمولة الزائدة التي ينقلها على متن سيارته أكانت بشرية كما في حالة البيجوت والباصات أو مادية من بضائع وغيرها..

وأضاف العقيد دكتور أبو حاتم أن الطريق وخاصة الخطوط الطويلة تفتقد إلى كثير من مقومات سلامة السير وبالذات في المناطق الجبلية حيث أن الكثير من المسافات في الخطوط الطويلة مثل طريق مارب والحديدة وعمران وجزء من طريق تعز ما تزال بحاجة إلى التوسعة والتحسين وعمل حمايات من تساقط الصخور الجبلية ومعالجة أوضاع المنحدرات والأماكن الخطيرة التي تتكرر فيها الحوادث لافتا إلى أن ضيق الطرق وخاصة الخطوط الطويلة التي تربط العاصمة بمعظم محافظات الجمهورية وكذا عدم أهليتها الاستيعاب حركة سير السيارات بهذا الكم الهائل ما يسبب الكثير من الإشكالات المرورية التي تواجه شرطة السير وكذا المواطنين ناهيك عن وجود الحفر والمطبات والتصدعات والانزلاقات في مواسم الأمطار إلى جانب انعدام وجود الشاخصات المرورية "العلامات الإرشادية" على امتداد خطوط السير وأجهزة الفحص واللوحات الإرشادية وإن وجدت فسرعان ما تختفي أو تنزع عنوة من بعض العابثين الذين لا يقدرون قيمتها وأهميتها للأمن والسلامة المرورية.

أسباب ومضاعفات

وذكر مدير شرطة السير بمحافظة صنعاء أن الجهود تنصب في الوقت الراهن بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة كالمجالس المحلية ووزارة الأشغال العامة والطرق والصحة العامة والسكان والتربية والتعليم والإعلام والأوقاف والإرشاد وغيرها لتفعيل وتطبيق نظام المرور وفق ما هو معمول به في دول العالم لا سيما دول الجوار.. مشددا على ضرورة إعادة النظر في كثير من القواعد المرورية وتعديل الأخطاء الفنية في الطرقات والخطوط الطويلة والعمل على توسعتها وتحديثها وصيانة القديم منها ونشر الوعي المروري بين المواطنين عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة وخطباء المساجد والوعاظ والمرشدين وبين صفوف طلاب المدارس بإضافة مادة المرور وقواعد وآداب السير كمادة دراسية أساسية ضمن مناهج التعليم الأساسي والثانوي على الأقل.

وقال العقيد دكتور أبو حاتم أن هناك أسباباً واضحة لحصول مضاعفات للمصابين جراء الحوادث وتشكل لرجل المرور عوائق وصعوبات ومن هذه الأسباب بعد المستشفيات ولوازم الإسعافات الأولية وكذا السعة الاستيعابية لاستقبال ومعالجة للجرحى وعدم توفر الثلاجات التي تتسع للوفيات موضحا أن إدارة شرطة سير محافظة صنعاء كغيرها من إدارات السير في الأمانة والمحافظات الأخرى تبذل قصارى جهودها لتحسين وتطوير أعمال المرور والحد من الحوادث وذلك من خلال خطة عمل متلازمة مع كافة الجهود الوطنية الهادفة تذليل كل الصعوبات والمعوقات وتحقيق الأمن والسلامة المرورية في أرجاء الوطن اليمني.

وأشاد بالدعم والتشجيع الذي توليه القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي

حفظه الله وكذا الرعاية والتشجيع الذي يوليها معالي وزير الداخلية ومدير عام شرطة السير ومحافظ المحافظة وكافة القيادات الأمنية والشرطة لرجال شرطة السير سواء في محافظة صنعاء أو على مستوى شرطة السير في كافة أرجاء الوطن داعيا كافة المواطنين والسائقين بوجه خاص إلى الالتزام والتقيد بقواعد وآداب المرور التي تضمن السلامة وتحافظ على الحقوق والممتلكات.

قتيل على باب الكهف..!!

◄ عرض وتحليل/ حسين كريش

الخطأ وارد في كثير من الأحوال ..ولكن الخطأ في هذه الواقعة أودى بحياة شخص، وهو المجني عليه الذي أزهقت روحه، وهكذا بلا سابق مقدمة أو إنذار ما.. وكان القتيل «المجني عليه» هو من سار إلى الجاني بنفسه ..ونادى عليه وأخذه من بيته، ثم ذهب وإياه إلى المكان الذي تعرض فيه لإطلاق الرصاص عليه وقتله.. والأغرب من ذلك أن السبب الذي أدى للجريمة لم يكن دافعاً شخصياً ولا ثأراً انتقامياً، وإنما أمر آخر هو أقرب للخيال وأبعد من أي تصور، بل وقد لا يخطر على بال..وما قد يأتي بين السطور هو أكثر غرابة وأعمق إثارة..ومع التفاصيل والوقائع من البداية.

اليوم الجمعة، والوقت كان الثانية عشرة إلا ربعاً قبل حلول موعد صلاة الجمعة حين تم إبلاغ إدارة البحث الجنائي بمنطقة رداع محافظة البيضاء، من أحد المستشفيات بالمدينة، عن وصول شخص اسمه «ابن أحمد» وعمره «40» عاماً، وهو مصاب بإطلاق نار في ساقيه اليمنى واليسرى والإصابة أدت إلى وفاته أو مقتله، والجاني هو شخص يدعى «بن علي» ... و ...

فانتقلوا عقب هذا البلاغ من البحث إلى المستشفى، وهم الضباط المناوب وبعض الضباط من زملائه الذين كانوا متواجدين بالإدارة، ومنهم الأخ فيصل العبدلي والأخ صالح الكولي، وكذا خبير الأدلة الجنائية الأخ عبدالعزيز سميع، ثم لحقهم مدير البحث العقيد عبدالله المطلاعي وبعض الأفراد من أمن رداع.

حيث قاموا هناك بإجراءاتهم المتبعة تجاه الحالة، وهي المعاينة لجثة المجني عليه وتصويرها وتحديد الإصابات فيها، وإيداعها بعد ذلك ثلاجة المستشفى للحفظ مؤقتاً، إضافة إلى ضبط بعض الأشخاص، وأولهم الشخص الجاني المدعو «بن علي» الذي كان متواجداً في المستشفى ولم يحاول الفرار أو الاختفاء، وهذا مما كان من حسن حظهم وتوفيقهم..

وقد تم إيصال من تمكن رجال الشرطة من ضبطهم إلى إدارة البحث وباشروا بنفس اليوم فتح محاضر الاستنطاق معهم، في الوقت الذي قاموا فيه بالتواصل مع أهل القتيل واستدعائهم وأخذ إفاداتهم، ومنهم شقيقا المجني عليه واللذان أحدهما اسمه عبدالله والآخر حسين، واللذان أفادا بما يؤكد أنهما تبلغا عن مقتل أخيهما عن طريق أحد أولاد عمهما والذي اتصل بهما هاتفياً وأخبرهما خلال ذلك: أن أخاهما «القتيل» ذهب إلى عند المدعو بن علي «الجاني» وطلب منه أن يأتي معه بسلاحه الآلي لكي يبحثا عن أحد الكلاب ويقوما بقتله، كون الكلب المشار إليه تعرض لولد أحد الأصدقاء من الأهالي واعتدى عليه وعضه بوحشية، ثم هرب باتجاه أطراف المنطقة، فلبى المدعو بن علي طلب أخيهما «المجني عليه» وسار معه بسلاحه، واتجها للبحث عن الكلب في أطراف المنطقة حتى وصلا إلى مكان رأيا فيه الكلب المقصود، والمكان كان بالقرب من كهف «جرف» أسفل جبل أو حصن، فسارعا نحو الكلب، وحاول المدعو بن علي تصويب سلاحه باتجاه الكلب يريد إطلاق النار عليه وقتله ولكن الكلب والذي كان أشبه بالوحش المسعور والمفترس قفز خلال ذلك على (أخيهما) المجني عليه كمن أراد عضه ونهشه وأكله، وهرب منهما إلى الكهف (الجرف) في الحصن أو الجبل، فقام المدعو بن علي في اللحظة بإطلاق النار عليه (أي على الكلب)، وأصيب أثناءها شقيقهما (المجني عليه) عن طريق الخطأ.. أو هكذا ذكر الشقيقان للمجني عليه في إفادتيهما وحسب ما أخبرهما به ابن عمهما الذي اتصل بهما وأبلغهما عن مقتل أخيهما.

في حين ورد في أقوال المتهم المدعو بن علي فتح محضر جمع الاستدلالات معه واستنطاقه بعد ذلك بما يكشف ويوضح أو يثبت أنه المتهم الوحيد ومرتكب الواقعة دون غيره، وأن الجريمة وكيفيتها حدثت كما سبق ووردت في إفادتي أخوي القتيل، وبالأخص منهما الأخ حسين الذي توافقت وتطابقت افادته مع أقواله -أي مع المتهم- واعترافه بالواقعة كأنها هي.. وأضاف المتهم (الجاني) بأن الواقعة وقعت بالفعل بلا قصد ولا عمد، كانت بالخطأ، كما أنه لم يكن هناك خلاف وعداء من أي نوع بينه والمجني عليه من قبل، وأن علاقته به كانت ودية وعلاقة صداقة ومن النوع الوثيق والمتفاهم المتقارب جداً، وليس ثمة ما يثير الشك بشأن ذلك.

وكان بهذا الاعتراف الصريح والواضح للمتهم المدعو بن علي وتأييد ما سبق وجاء في إفادتي أولياء الدم له، وبالذات شقيقي القتيل، ومنهما الشقيق حسين الذي تطابقت افادته تماماً مع ما سرده المتهم في اعترافه ومن البداية حتى النهاية، أن اكتملت أوراق القضية وتبينت معالمها وأركانها وانكشفت ملابساتها، بل وأزيل الستار عن أي غموض، بحيث أمست أمام فريق التحقيق والبحث برداع مستوفية وجاهزة لإحالتها وإرسالها مع المتهم «الجاني» لجهة الاختصاص وهي النيابة المعنية، كقضية جنائية جسيمة هي الأولى من نوعها في سرعتها وسهولتها من ناحية الإجراءات والمتابعة والضبط فيها، على عكس القضايا الأخرى وبالذات منها «القتل» التي غالباً ما تكون معقدة وغامضة وصعبة كثيراً في متابعتها وانكشاف ملابساتها وضبطها، وبعض ما قد تكون خطيرة وفيها مغامرة ومواجهة ما هو أسوأ.. وما أكثر هذه الأنواع من القضايا التي واجهوا فيها الخطر وغامروا أثناء متابعتها وضبطها..

فتحية لرجال مباحث وأمن رداع، وتحية لكل رجال الشرطة القابعين في مواقع أداء الواجب أينما كانوا.

خطأ طبي يفقد الطفل هديان البصر ويناشد رئيس الوزراء إنصافه

قضايا وناس/ معين حنش

-قضايا الخطأ الطبي وعيب وقصور التدخل الجراحي- بالمستشفيات -تتزايد من يوم إلى آخر يعد ضحيتها المواطن اليمني الضعيف والبسيط من الرجال والنساء والأطفال- ضحايا مسالخ المستشفيات الفارهة.

-الجناة يحملون مسمى وعمل إنساني -أطباء- ؟!والضحية بين أيديهم يسمى جثة يتم تمزيقها والعبث بها تحت عنوان خطأ طبي.

-فقضية الطفل الضحية علي محسن محمد هديان-العمر 12 سنة ضحية مستشفى خاص.

-ملخص القضية- قام الأطباء بمستشفى الخاص بإجراء عملية جراحية للطفل علي ..تحت مسمى المياه الزرقاء وفور تلك العملية فقد الطفل الرؤية للعين اليمنى والعين اليسرى- تم إخراج الطفل من المستشفى كفيف البصر قرر الأطباء واللجنة الطبية بإجراء عملية ثانية في عام 2008م للعين اليمنى وبعد إجراء العملية المشؤومة فقد الطفل الرؤية لكلتا عينه اليمنى واليسرى -وأصبح بحاجة لإجراء الفحص والمعالجة في الخارج.

-ورغم وعود والتزام القائمين على المستشفى الخاص الذي وقع الخطأ الطبي فيه؟!ولكن والد الطفل باع بيته وكل ما معه لإسعاف ولده للخارج لعلاجه وعلى حسابه الخاص وأن إدارة المستشفى حاولت مراراً وتكراراً التملص من الخطأ الذي ارتكن بحق الطفل - -بعد ذلك سعت إدارة المستشفى بإرسال وساطة تلو الوساطة بإرضاء والد الطفل بدفع مبلغ له من المال لكنه رفض استلام أي ريال بحق الطفل مقابل العبث بنظر ابنه الذي أصبح معدوم العافية بسبب الخطأ الطبي الفادح ..وطلب نقل القضية إلى النيابة لإنصافه بعد ما أقدمت عليه إدارة المستوصف من تنصلها للحق وعدم الاعتراف وإنصاف الضحية ووالده في علاج الطفل وتحمل تكاليف علاجه كاملاً.

والد الطفل أطلق مناشدة إنسانية إلى رئيس الحكومة ووزراء الصحة وممثلي العدالة والمنظمات الدولية الحقوقية والإنسانية لمساندته وابنه في العلاج والوقوف إلى جانبه وإنصافه ..وكذلك إلزام إدارة المستشفى بتحمل مسئولياتها في علاج الطفل والطفل الضحية بالتعويض المناسب عن كل ما لحق به من ضرر ومخاسر وأضرار ..ومحاسبة المتسببين بهذا الخطأ الطبي الفادح !؟ الذي أفقد الطفل بصره وحياته!